

بأن شكل الديمقراطية التي وصلت إلى حد الليبرالية الغوضوية داخل 'فتح' والساحة الفلسطينية، يجب أن يُعاد النظر [فيها] على أساس الميثاق الوطني^(١٧).
والحقيقة، لقد اتسعت دائرة التأييد للحدث داخل 'فتح'، في مرحلته الأولى، التي امتدت من التاسع من أيار (مايو) ١٩٨٢ حتى التاسع والعشرين منه، إلا أن نمو هذا التأييد توقف في ذلك التاريخ عندما اتخذ التمرد شكلاً عسكرياً تجلّى في عدد من الاشتباكات المسلحة، وفي الاستيلاء على مراكز 'فتح' الإدارية في دمشق عنوة، وبقوة السلاح، وعلى مرأى من السلطة السورية، وبسهيلات من أجهزتها، وذلك بحجة إلغاء سيطرة قيادة الحركة عليها. وعلى الرغم من تأكيدات قادة التمرد، خلال المرحلة الأولى، أنهم دعاة إصلاح وبعادة إعادة الثورة إلى مسارها الصحيح، والقول أن القضية هي قضية مبادئ والخلاف يتركز على أسلوب العمل السياسي والتنظيمي^(١٨)، فقد جاءت الاشتباكات الداخلية المسلحة هذه لتضع حداً لذلك، ولتفتح صفحة جديدة من الاقتتالات الداخلية الدامية التي ترافقت مع عدم الالتزام بالأطر الشرعية. فعندما دعا أمين سر المجلس الثوري لهـ 'فتح'، كافة أعضائه إلى الاجتماع بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٢، رفض بعض الأعضاء - وهم ممن شاركوا في التمرد - الدعوة، كما رفضوا قرارات اللجنة المركزية التي نصت على وضع بعض قادة التمرد وضباطه تحت أمره القائد العام مباشرة.

وبذلك الرفض انتقلت الأمور إلى مرحلة التآزيم والحسم العسكري، وصولاً إلى القطيعة الكاملة مع الأطر الشرعية. ولتحقيق مأربهم هذا، إستفاد المتمردون من موقف النظامين، السوري الذي وفر لهم الحماية والمساندة الأمنية، واللبيبي الذي وفر لهم التمويل. وعلى هذا الصعيد، أعلن النظام اللبيبي أنه وضع كافة إمكاناته العسكرية والسياسية والمالية بتصرف التحرك الداخلي في 'فتح' منذ لحظة الأولى. ووقف النظام السوري إلى جانبهم، صراحة، عندما أعلن أن إصلاح ذات البين داخل صفوف 'فتح'، يقتضي توزيع المهام وإقتسام المؤسسات، مناصفة، بين المتمردين وقيادة 'فتح'.

وفي أعقاب موقفه هذا، أقدم النظام السوري على سابقة خطيرة تجلت بإبعاد ياسر عرفات عن الأراضي السورية بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٢، وبشن حملات تفتيش في مكاتب 'فتح' وحملات اعتقال طالبت كوادرها في الأراضي السورية. كذلك، عمل على تشجيع المتمردين، وحلفائهم من الفصائل الأخرى، للبدء بتأسيس قيادة بديلة وحسم الموقف، عسكرياً، في البقاع.

وحول هذه المسألة، لم يخف قادة التمرد حقيقة ما جرى، بل جهرُوا، صراحة، بأنهم هم الذين بدأوا الاشتباكات في منطقة البقاع اللبنانية. فقد صرح الياس شوفاني، الذي صار، فيما بعد، عضواً في القيادة المؤقتة للمنشقين، بـ «إننا كنا المبادرين في الاشتباكات في البقاع، [وقد] أقدمنا على هذه الخطوة لإجبار أنصار عرفات على التراجع عن مواقعهم، ومنعهم من إغلاق الطرق وإقامة الحواجز»^(١٩).

وما كان ينتهي العام ١٩٨٢، حتى جاءت تصريحات قادة التمرد لتؤكد أن قيادة عرفات واللجنة المركزية لهـ 'فتح' قد انتهت، وأن «... حركة 'فتح' ستدعو إلى عقد مؤتمر عام وإلى تشكيل قيادة جديدة للحركة، سواء وافق رئيس اللجنة التنفيذية على ذلك أم لم يوافق»^(٢٠). كما تمت المناداة بضرورة إيجاد، البديل القيادي، وتشكيل قيادة جديدة تتألف من قادة المتمردين ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني آنذاك، خالد القاهوم، وبقية المنظمات